بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تطالب فيه بترجمة عملية للقرارات والمواقف الدولية تجبر إسرائيل على إنهاء احتلالها واستيطانها*

٢٠٢٢/١/٢٠

بُعيد انعقاد جلسة مجلس الأمن الخاصة بالقضية الفلسطينية برئاسة وزيرة خارجية مملكة النرويج، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هدم منزل عائلة الصالحية في حي الشيخ جراح وصادرت الأرض المحيطة به، وأجبرت مواطن مقدسي على هدم منزله ذاتياً في واد الجوز في القدس المحتلة، وهدمت منزلاً وجرفت أراضٍ زراعية في الخليل، في تصعيد إسرائيلي ملحوظ في عمليات هدم منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ترافق مع حملة تقوم بها جمعيات ومنظمات المستوطنين الإرهابية واعتداءات استفزازية ضد المواطنين الفلسطينيين المدنيين العزّل الآمنين في بلداتهم وقراهم في عديد المناطق في الضفة الغربية المحتلة خاصة في الأغوار ومناطق شمال غرب وجنوب نابلس، وفي دليل آخر على أن الحكومة الإسرائيلية لا تختلف عن الحكومات السابقة في تنفيذ السياسة الاستيطانية الاستعمارية التوسعية. تؤكد الوزارة أن إجبار دولة الاحتلال للمواطن المقدسي على هدم منزله بنفسه يجسد أبشع أشكال الاستعمار العنجهي العنصري، وهي شكل فج من أشكال الاستبداد والقمع في محاولة لكسر إرادة ونفسية المواطن الفلسطيني، وبطريقة قل نظيرها في التاريخ.

إن الوزارة إذ تدين بأشد العبارات عمليات هدم منازل المواطنين الفلسطينيين، وإذ تعتبرها إمعاناً إسرائيلياً رسمياً في تكريس الاحتلال والاستيطان وعمليات التطهير العرقي ومحاربة الوجود الفلسطيني في القدس وعموم المناطق المصنفة "ج"، وإذ تحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والتي ترتقي لمستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فإنها من جهة أخرى ترحب بمواقف الدول التي عبرت عنها في جلسة مجلس الأمن بالأمس كشكل من أشكال الإجماع الدولي الذي كان واضحاً في الجلسة، والتي أكدت على تمسكها بحل الدولتين وأدانت واستنكرت عمليات الهدم والطرد وتشريد المواطنين الفلسطينيين، وأدانت الاستيطان وعارضته وعبرت عن قلقها الشديد من نتائجه وتداعياته على فرصة تطبيق حل الدولتين، وأكدت أيضاً أهمية إطلاق عملية سياسية لحل الصراع خلال هذا العام، بما في ذلك الموقف الأمريكي والبيان الذي صدر عن الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى البيان الأوروبي الرباعي. ومع ذلك تؤكد الوزارة أن هذه المواقف غير كافية ولا ترتقي لمستوى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات وجرائم وانتهاكات، ما لم تقترن باجراءات وتدابير عملية كفيلة باجبار دولة الاحتلال على وقف أنشطتها الاستيطانية كافة

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps02012022

وعمليات هدم المنازل ومصادرة الأراضي، وإجبارها أيضاً على الانخراط في عملية سلام ومفاوضات حقيقية وجادة بإشرف الرباعية الدولية وضمن سقف زمني محدد لإنهاء احتلالها لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية.

تؤكد الوزارة أيضاً أن رفض إسرائيل المتواصل الانصياع لإرادة السلام الدولية ولقرارات الأمم المتحدة يفرض على مجلس الأمن الدولي والجهات الأممية ذات الاختصاص مساءلة ومحاسبة دولة الاحتلال وفرض عقوبات حقيقية عليها لوقف انتهاكاتها وجرائمها وتمردها المتواصل على الشرعية الدولية وقراراتها. إن تجاهل انتهاكات وجرائم إسرائيل وخروقاتها الجسيمة للقانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان وعدم تسميتها بمسمياتها لا يساعد على صنع السلام او توفير المناخات اللازمة لتحقيقه.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/